



كلمة

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيها

المستشار/ طارق محمد عبدالحى البناي

أمام

الجمعية العامة

في الدورة الثانية والسبعين للأمم المتحدة

البند (38): قضية فلسطين

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الأربعاء الموافق 29 نوفمبر 2017

## بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

نناقش اليوم مثل كل عام ضمن جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعد 70 عاماً على اعتماد الجمعية العامة للقرار 181 بند "القضية الفلسطينية"، ودعمه من بلادي يعد منهاجاً ثابتاً وركيزة أساسية من ركائز وسياسات دولة الكويت الخارجية تتجلى مواقفنا الدائمة حياله عاماً تلو الآخر بالوقوف جنباً إلى جنب لرفع المعاناة الواقعة على الشعب الفلسطيني الشقيق، ونيله كامل حرياته وأبسط سبل العيش الكريم، في ظل ما يعانيه من اغتصاب الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، وانتهاكات صارخة وجسيمة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إن القضية الفلسطينية قد تشبعت قراراتٍ أممية ودولية مضامينها نصيره للشعب الفلسطيني وتطلعاته المستقبلية، وللأسف بسبب تعنت الجانب الإسرائيلي تشكلت عوائقاً عدة حالت من تحقيق أي تقدماً ملموساً منذ بدء الاحتلال عام 1967، أي ما يقارب الخمسين عاماً. فبعد مرور نصف قرن على الممارسات الإسرائيلية المنافية لجميع المعايير الأممية والإنسانية والأخلاقية، وتعاقب جيلين من فئة الشباب الفلسطيني الذي لطالما حَلِمَ بكسر قيود الاحتلال وتحرير بلدهم والعيش بحرية، تتجدد سياسة الهمجية التي تنتهجها

سلطات الاحتلال الإسرائيلية لإحداث تغييراً ديمغرافياً للطبيعة السكانية للأراضي الفلسطينية، عن طريق التهجير القسري، ومصادرة الأراضي والممتلكات، والشرع بتوسيع مستوطناتهم، بل وتمادى متجاهلاً لكافة الأعراف الدولية متعدياً على الحرم القدسي الشريف كمحاولة جديدة لتغيير الوضع التاريخي القائم وحرمان المسلمين من ممارسة حقوقهم الشرعية وطقوسهم الدينية.

### السيد الرئيس،،،

تدعم دولة الكويت كافة الجهود والمساعي التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل التوصل إلى حلاً عادلاً وشاملاً للقضية الفلسطينية يستند إلى مبادرة السلام العربية، وقواعد القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ونرحب في هذا السياق، بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، وخروج هذا المؤتمر بألية دولية متعددة الأطراف تمهّد لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، ومن ثمّ إنهاء كامل الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وفق أطر محددة للاتفاق والتنفيذ بما يكفل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وعلى حدود الرابع من يونيو لعام 1967.

ويجب أن نعي تماماً بأن ممارسات وسياسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ومن أبرزها الأنشطة

الاستيطانية غير المشروعة والحصار المفروض على غزة منذ عام 2007، ووضع قيود صارمة على حركة الأشخاص والبضائع، والاستيلاء على الأراضي، جميعها سياسات تهدف بالدرجة الأولى إلى تقويض فرص التوصل إلى حل الدولتين واستمرار الاحتلال وتكريس الانتهاكات الإسرائيلية. كما تؤكد على ضرورة تطبيق ما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم 2334، الذي يدين كافة الممارسات الإسرائيلية الرامية للتوسع في بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت، وتشريد الفلسطينيين.

السيد الرئيس،،،

من منطلق ما تقدم، نود التأكيد على موقف دولة الكويت المبدئي والثابت من القضية الفلسطينية والذي يحظى بأولوية مطابقة لغالبية أوليات الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وهو أن القضية الفلسطينية قضية شعب أعزل ما زال يعاني احتلال، وحرمان من أبسط حقوق العيش حياة حرة وكرامة. واسمحوا لي قبل أن أختتم كلمتي اليوم بأن أخص موقفنا بالآتي:

أولاً: تقديم تحية خالصة لصمود ونضال الشعب الفلسطيني، والتأكيد على التزامنا الثابت بدعمه ومساندته لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة، بإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية، وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وفق النظم والقوانين الدولية.

ثانياً: استنكار استمرار الحصار غير القانوني واللاإنساني، على مدينة غزة، والذي يشكل انتهاكاً آخر من قبل إسرائيل لقرار مجلس الأمن 1860، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، ونطالب بالعمل على إنتهائه فوراً.

ثالثاً: مطالبة المجتمع الدولي، عبر أجهزة الأمم المتحدة وبشكل خاص مجلس الأمن، على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية ووضع حداً فورياً ينهي الاحتلال بأسرع آلية ممكنة.

رابعاً: نجدد دعوتنا لكافة الأطراف، وبخاصة الأطراف الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى تكثيف جهود الضغط على إسرائيل لحثها بقبول قرارات الشرعية الدولية والالتزام بها، ونؤكد هنا على مسؤولية الأمم المتحدة المستمرة بكافة أجهزتها تجاه القضية الفلسطينية إلى حين التوصل إلى حلٍ عادل وشامل ودائم لجميع المسائل المرتبطة بها بما في ذلك قضية اللاجئين.

السيد الرئيس،،،

أصحاب السعادة،،،

أناشذكم اليوم كأعضاء للجمعية العامة في الأمم المتحدة ونحن نحتفل  
باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، كما أناشد مجلس الأمن،  
للوقوف أمام مسؤولياتنا جميعاً لنصرة الشعب الفلسطيني ودعم قضيته العادلة  
إحفاً للحق وإيفاء منا بواجباتنا تجاه الشعوب التي لا طالما انتظرت من  
منظمة الأمم المتحدة إنجازاً بحق القضية الفلسطينية الأزلية، والعمل سوياً لإلزام  
إسرائيل بوقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي الإنساني في الأراضي  
الفلسطينية المحتلة، واجبارها على تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة  
للوصول إلى سلاماً دائماً وعادل لحل الدولتين، وما يترتب عليه من آثار إيجابية  
تعزز استقرار منطقة الشرق الأوسط.

وشكرا السيد الرئيس،،،